بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

بعثة السودان الدائمة لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان السودان
في جلسة النقاش العام

لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
الحادي عشر لعام 2026م

الوزير المفوض/ فيصل عبد العظيم سالم

نيويورك : 26 أبريل – 22 مايو 2026م

شكرا السيد الرئيس،

في البدء نهنئكم السيد الرئيس وأعضاء مكتبكم بمناسبة انتخابكم رئيسا لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026، ونؤكد على كامل دعمنا لكم وتقديرنا لجهودكم الحثيثة التي مهدت الطريق لعقد هذا المؤتمر في ظل ظروف سياسية وامنية غاية في التعقيد.

ينضم السودان للبيانات المقدمة باسم حركة عدم الانحياز، والمجموعة العربية والافريقية، والبيان المقدم باسم الدول الأعضاء بمؤتمر انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الأخرى بالشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

مرت أكثر من عشرة أعوام منذ أن تمكن المؤتمر من اعتماد وثيقة ختامية توافقية، ويشكل هذا التعثر مسألة تتجاوز الجوانب الإجرائية، إذ يعكس محدودية الإرادة السياسية لدى الدول للإيفاء بالتزاماتها. ونأمل أن تسفر الدورة الحالية للمؤتمر عن نتائج تلبي تطلعات الدول الأطراف وتدعم مصداقية المعاهدة واستدامتها.

يؤكد السودان التزامه المستمر بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تعد ركناً أساسياً في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار العالمي. ويشدد السودان على أهمية التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث للمعاهدة—نزع السلاح، عدم الانتشار، والاستخدامات السلمية—وضرورة التعامل معها بنفس مستوى الجدية والالتزام. ويرى السودان أن تحقيق نزع السلاح النووي الكامل يمثل الضمانة الأهم لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها، ولحين الوصول لتلك الغاية نود ان نتقدم بالملاحظات الاتية:

أولا: لا يمكن اعتبار الوضع الراهن في مجال نزع السلاح النووي مقبولاً بأي حال من الأحوال؛ إذ توقفت جهود التخفيض التدريجي للأسلحة النووية، بل شهدت تراجعًا كبيراً في الآونة الأخيرة. وقد أسهمت برامج التحديث النووي التي تبنتها بعض الدول في تدهور منظومة الحد من التسلح، الأمر الذي عزز من حالة عدم الاستقرار، وأدى إلى تعقيد التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار. وتشير كافة المؤشرات إلى عودة المنافسة النووية وسباق التسلح النووي بشكل يهدد مصداقية المعاهدة ويقوض الجهود الرامية لتحقيق نزع السلاح الكامل.

يؤكد السودان على ضرورة التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويشدد على أهمية تعزيز الشفافية وتسريع وتيرة التنفيذ الفعلي للالتزامات المتفق عليها. وفي هذا السياق، يدعو السودان للتركيز على الأولويات الأساسية التالية:

- الوقف الفوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض تصنيع الأسلحة النووية، باعتبار هذا الإجراء خطوة ضرورية للحد من انتشار الأسلحة النووية وتعزيز مصداقية نظام عدم الانتشار.
- وضع جدول زمني ملموس وقابل للتحقق لإجراء مزيد من التخفيضات في الترسانات النووية، بما يضمن وجود متابعة فعلية عبر نظام الضمانات الشاملة، ويمهد الطريق لتقدم حقيقي في عملية نزع الأسلحة النووية.
- الدعوة لإبرام صكوك دولية قانونية ملزمة تمنح الدول الأطراف غير النووية ضمانات أمنية فعالة، غير مشروطة، غير تمييزية، ولا رجعة فيها بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها من قبل الدول النووية، وذلك حتى القضاء التام على الأسلحة النووية. ويشمل ذلك الانضمام دون تحفظ أو شروط للبروتوكولات الملحقة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتحديد آليات عملية لإحراز تقدم نحو هذا الهدف، بالتوازي مع إعلان الالتزام بسياسة عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية.

ثانيا: يواجه نظام عدم الانتشار عدداً من التحديات الخطيرة، من بينها غياب الجهود الجادة لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتكرار حالات عدم الامتثال من قبل دول نووية وغير نووية لأحكام المعاهدة. ويؤكد السودان على ضرورة مواجهة هذه التحديات بشكل مباشر، بدءًا من المنشآت غير المعلنة، مروراً بتسليح البرامج المدنية، وهو ما يجعل سلامة نظام الضمانات محل اختبار دائم. وفي هذا السياق، يجدد السودان دعمه الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية وسلطتها المستقلة في مجال التحقق.

ويذكّر السودان جميع الدول الأطراف بأن التزامات المعاهدة المتعلقة بعدم الانتشار هي التزامات غير قابلة للتفاوض أو التراجع، ويجب التقيد بها للحفاظ على مصداقية وفعالية نظام عدم الانتشار العالمي.

وينوه السودان في ذات الصدد الى أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تدعيم منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والمسؤولية الخاصة للدول النووية والدول التي لديها قدرات نووية ولم تنضم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تعزيز الجهود لتيسير دخولها حيز التنفيذ. واستمرار الدول النووية في الالتزام الطوعي بعدم إجراء أي تجارب نووية والامتناع عن أي تصريحات أو تصرفات تُخالف ذلك الالتزام.

ثالثاً: في مجال الاستخدامات السلمية: يؤكد السودان على أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حق أصيل غير قابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا للمادة الرابعة منها، وبما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرفض أية محاولات للتضييق على

هذا الحق أو فرض أية قيود أو شروط عليه تحت أي مبرر وبشكل يتجاوز الالتزامات بمُوجب المُعاهدة.

السيد الرئيس،

لقد اقر المجتمع الدولي بأهمية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك في المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفى هذا الصدد، يدعو السودان المؤتمر لإعادة التأكيد على التزامه بالتنفيذ الكامل لقرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، الذي اعتُمد في مؤتمر المراجعة والتمديد لعام 1995، والذي شاركت في رعايته الدول الثلاث المودِعة للمعاهدة، باعتباره عنصراً أساسياً من الأساس الذي مُدِّدت بموجبه المعاهدة إلى أجل غير مسمّى دون تصويت. إن عالمية المعاهدة في الشرق الاوسط شرطٌ مسبق لتحقيق السلم والأمن الإقليميين.

السيد الرئيس،

إن المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر ليس فعالية دبلوماسية تقليدية. فكل يوم نعجز فيه عن التحرك، تتزايد مخاطر سوء التقدير أو التصعيد أو الإرهاب الكارثي. نحن لا نحتاج إلى وعود جديدة—بل نحتاج إلى تنفيذ.
ولْيُظهر هذا المؤتمر للعالم أننا لسنا شهوداً سلبيين على عودة الخطر النووي. ولْنتفق على وثيقة ختامية واقعية ومتوازنة وقابلة للتحقق ليست مثالية، لكنها قابلة للتطبيق.

والخيار أمامنا بسيط: إما أن نصون معاهدة عدم الانتشار بوصفها الركيزة التي لا غنى عنها للأمن الدولي، أو أن نشاهدها تتداعى تحت وطأة تقاعسنا.